المجال العالمي: التفاوت في التقدّم

المقدّمة

يتّسم المجال العالمي بتفاوت واضح في التقدّم الاقتصاديّ والاجتماعي يعزى إلى تأثير عوامل اقتصادية واجتماعيّة عديدة. ولئن تعدّدت محاولات الدول لدفع التنمية وعاضدتها المنظمات الدوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة، فإنّ التفاوت في التقدّم يظلّ قائما.

I- مظاهر التفاوت في التقدّم في العالم

تتعدّد أوجه التفاوت في التقدّم في العالم لتشمل علاوة عن الجوانب الاقتصاديّة، مستويات التنمية البشريّة.

1 – تباين مؤشّرات القوّة والنفوذ بين بلدان العالم

أ– تفاوت القوّة الإنتاجيّة

لا تزال البلدان المتقدّمة تسيطر على الاقتصاد العالمي بفضل ضخامة قوّتها الإنتاجيّة إذ توفّر ثلثي القيمة المضافة الصناعيّة في العالم سنة 2004 وتستأثر بحصص كبيرة من الإنتاج العالمي من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية مثل السيّارات والمنتجات الإلكترونيّة وتسيطر سيطرة مطلقة على إنتاج الصناعات الجوفضائيّة وصناعة الأسلحة والمعدّات الحربيّة في العالم، كما تنتج أكثر من نصف الإنتاج العالمي للقمح [1]. أهّلت هذه القوّة الإنتاجيّة البلدان المتقدّمة لامتلاك طاقة تصديريّة ضخمة وظّفتها لبسط نفوذها على الأسواق العالميّة. وتعكس هذه القوّة الإنتاجيّة تخطّي أغلب البلدان المتقدّمة كلّ مراحل التنمية الاقتصاديّة وبلوغها طورالمجتمعات ما بعد صناعيّة التي تمثّل الخدمات لا سيّما العالية منها إحدى أهمّ مرتكزاتها [2].

وفي المقابل ظلّت مكانة الفلاحة هامّة في اقتصادات أغلب البلدان النامية ولم ينجم نموّ إنتاجها المعملي وتطوّر حصّتها من الصادرات العالميّة للمنتجات المعمليّة في الغالب عن تنمية صناعيّة ذاتيّة، بقدر ما تولّد عن توطّن فروع الشركات عبر القطريّة المنتمية للبلدان المتقدّمة، وشمل أساسا المنتجات ذات القيمة المضافة والتكنولوجيا المتوسّطتين والضعيفتين. أمّا القطاع الخدمي فرغم استيعابه نسبة هامّة من النشيطين فإنّه لم يَنْمُ استجابة لحاجة القطاعين الأوّل والثاني كما يظلّ غير مؤثّر فيهما ومنقوص النجاعة، تغلب عليه الأنشطة غير المهيكلة [2].

ب– اختلاف درجة النفوذ العالمي

يتجلّى التفاوت في التقدّم بين بلدان العالم من خلال تباين نفوذها العالمي. فقد سمحت القوّة الإنتاجيّة والتصديريّة للبلدان المتقدّمة بامتلاك عملات قويّة يمثّل الدولار واليورو واليان تستأثر بنسبة 95 % من مدّخرات الصرف لدى البنوك المركزيّة في العالم سنة 2004، كما أهّلتها بورصاتها وبنوكها للتحكّم في أدفاق القروض والعمليّات الماليّة وتحديد أسعار المنتجات في الأسواق العالميّة.

وعلاوة على ذلك تتفاوت قدرة بلدان العالم على التحكّم في اقتصاد معولم أضحت ضمنه الشركات عبر القطريّة أطرافا رئيسيّة ولإحدى ركائز النفوذ الجغراسياسي من خلال أرصدتها الماليّة واستراتيجيّات توطّنها وتحديدها وجهة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الموفرة للشغل والمولّدة للثروة في العالم. فعلى الرّغم من بروز بعض الشركات عبر القطريّة المنتمية إلى البلدان الناميّة لا تزال بلدان الشمال موطن العدد الأكبر من الشركات عبر القطريّة الخمسمائة الأولى في العالم سنة 2005 [3].

وتملك الشركات عبر القطريّة الخمسة والعشرون الأولى المنتمية إلى البلدان المتقدّمة أصولا ماليّة وتحقّق حجم مبيعات يساوي خمسة أضعاف ما تملكه وتحققه نظيراتها المنتمية إلى البلدان النامية سنة 2004 وهو ما يسمح لها بالتأثير في الإنتاج العالمي وبفرض وجهة نظرها ومصالحها على المنظّمات العالميّة مثل المنظّمة العالميّة للتجارة.

ج– تباين القدرة على التحكّم في التكنولوجيا

تتفاوت درجة تحكّم بلدان العالم في التكنولوجيا التي أضحت من أهمّ عوامل القوّة والنفوذ. فعلاوة عن استئثارها بنسبة 90 % من المشتغلين في أنشطة البحث والتطوير، تستثمر البلدان المتقدّمة وعلى رأسها

الثالوث أكثر من ثلاثة أرباع إجماليّ النفقات المخصّصة لهذه الأنشطة في العالم سنة 2007 بينما تقدّر حصّة البلدان النّامية بحوالي 25 % [4]. كما راهنت البلدان المتقدّمة على البحث في تكنولوجيّات الإعلام والاتّصال ورصدت له أكثر من ثلثي ما أنفق في العالم في هذا الميدان سنة 2005. يسّرت هذه الظروف استفادة البلدان المتقدّمة من عمليّات الابتكار والتجديد كما يبرزه تحقيقها عددا كبيرا من براءات الاختراع، وأفضت في المقابل إلى ضعف قدرة بلدان الجنوب في هذا الميدان وإلى عجزها الدائم على تدارك تأخّرها التكنولوجيّ في منتجات التكنولوجيا العالية وخصوصا في تكنولوجيّات الإعلام والاتّصال الحديثة التي أضحت إحدى دعائم القوّة الإنتاجيّة واقتصاد الإعلام.

يقترن التفاوت الاقتصادي بين بلدان العالم بتفاوت في مستويات التنمية البشرية لا يقلّ عنه خطورة.

2 – تفاوت مستويات التنمية البشريّة في العالم

أ– عالم تسوده اللامساواة

يتّسم توزّع الثروة في العالم بعدم تكافئ صارخ إذ يستأثر ثلث بلدان العالم بقرابة ثلثي الناتج الداخلي الخام العالمي[1] وتحوز أقليّة من الأثرياء ثروات تضاهي الناتج الداخليّ الخام لبعض الأقطار المتقدّمة ولعدد كبير من البلدان النامية. ولم تلبث وضعيّة التركز هذه تتعمّق خلال العشريّتين الأخيرتين في ظلّ حركة العولمة المتنامية. فبينما تستأثر بلدان الشمال بثلثي الناتج الداخلي الخام العالمي وتحقق **مجموعة الثمانية*** نسبة 24 % منه سنة 2005، لا يتوفّر لبلدان الجنوب التي يقطنها حوالي أربعة أخماس سكّان العالم سوى ثلث هذه الثروة [5]. كما يتميّز العالم بمفارقة خطيرة إذ يجاور الثراء الصارخ داخله الفقر المدقع ولا يزال قرابة 1,2 مليار نسمة أي ما يقارب خمس سكّان العالم يعيشون بأقلّ من دولار أمريكي واحد في اليوم سنة 2005. ورغم تدرّج الفقر إلى التقلّص تظلّ هذه الظاهرة متفشّية في جنوب آسيا حيث يتركز العدد الأكبر من الفقراء وفي إفريقيا جنوب الصحراء حيث تبلغ نسبة الفقراء 44 % من مجموع السكّان.

ب- تباين القدرة على تأمين حاجات السكّان الأساسيّة

إن كانت البلدان المتقدّمة تؤمّن لسكّانها حاجاتهم الأساسيّة من الغذاء فإنّ نقص التغذية يشمل ثلث السكّان بإفريقيا جنوب الصحراء والخمس بجنوب آسيا وهو ما يترتب عنه ارتفاع وفيّات الرضّع التي تتراوح نسبتها بقارّات العالم النامي بين خمسة وعشرة أضعاف ما هي عليه بالبلدان المتقدّمة. كما تشهد بلدان الجنوب ولا سيّما إفريقيا جنوب الصحراء قصر أمل الحياة عند الميلاد رغم ارتفاعه منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين [6].

ولئن ارتفعت نسبة التمدرس* في جلّ البلدان النامية فإنّ نسبة الأميّة* لا تزال أرفع ممّا هي عليه بالبلدان المتقدّمة، وهو ما يعيق نشر الثقافة الصحيّة بين السكّان وانخراطهم في مجتمع الإعلام والمعرفة، ويعرقل جهود المؤسّسات الاقتصاديّة للتجديد وإدماج أساليب الإنتاج التي تزيد في قدرتها التنافسيّة [6].

ج- تفاوت مؤشّر التنمية البشريّة بين بلدان العالم

يختزل مؤشّر التنمية البشريّة واقع التفاوت في التقدّم بين بلدان العالم ويجسّد حدّة الفوارق بينها. فلئن سجّل هذا المؤشّر تحسّنا متواصلا في أغلب بلدان العالم لا سيّما النامية منها فإنّ التفاوت يظلّ السمة الغالبة على المجال العالمي إذ تصنّف بلدان العالم سنة 2004 حسب منظّمة الأمم المتّحدة إلى أربع مجموعات [7] هي

- البلدان ذات مؤشّر تنمية بشريّة عال جدّا تتراوح قيمته بين 0.900 و 0.965، وتضمّ أغلب البلدان المتقدّمة وبعض بلدان الجنوب ككوريا الجنوبيّة وتايوان،
- البلدان ذات مؤشّر تنمية بشريّة عال تتراوح قيمته بين 0,830 و0,900 وتتكوّن من روسيا وبعض بلدان أوروبا الشرقيّة وبعض البلدان الصناعيّة الجديدة مثل البرازيل وكذلك أغلب البلدان النفطيّة المنتمية إلى العالم النامي،
- البلدان ذات مؤشّر تنمية بشريّة متوسّط يتراوح بين 0,500 و0,830 وهي في معظمها آسياويّة كما تضمّ بلدانا من أوروبا الوسطى ومن إفريقيا منها البلاد التونسيّة وجمهوريّة جنوب إفريقيا،
- البلدان ذات مؤشّر تنمية بشريّة ضعيف وضعيف جدّا تقلّ قيمته عن 0,500 وتتكوّن من بلدان شبه القارّة الهنديّة ومن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مثل بلدان الساحل الإفريقي التي ينتمي أغلبها إلى البلدان الأقلّ تقدّما.

II - تعدّد عوامل التفاوت في التقدّم

لئن تعدّدت الأطروحات المفسّرة للتفاوت في التقدّم وآثر بعضها التركيز على مسؤوليّة الاستعمار أو على أسبقيّة البلدان المتقدّمة في تحقيق الثورات التكنولوجيّة، فإنّ التفاوت في التقدّم يعزى عموما إلى تضافر

وتفاعل عوامل اقتصاديّة وأخرى بشريّ ة لها صلة بطبيعة العلاقة التي تربط البلدان المتقدّمة ببلدان الجنوب وبالوضع الذاتيّ لهذه البلدان.

1- العوامل الاقتصاديّة

أ–الهيمنة الاقتصاديّة والتبعيّة

يعزى التفاوت في التقدّم بدرجة كبيرة إلى وضعيّة الهيمنة التي فرضتها البلدان المتقدّمة ولا تزال على البلدان النامية. فبعد الاستغلال الاقتصادي وتقويض التوازنات والبنى التقليديّة الذي تضرّرت منهما أغلب بلدان الجنوب إبّان الفترة الاستعماريّة، أدّى توسّع الرأسماليّة عقب الثورة الصناعيّة في القرن التاسع عشر، إلى تطوّ ر غير متكافئ لبلدان العالم أ حزرت ضمنه البلدان الغربيّة الرأسماليّة التقدّم بينما ظلّت البلدان النامية الحاليّة رغم تحقيقها الاستقلال السياسيّ خاضعة في معظمها للهيمنة الاقتصاديّة. وتعدّ التبعيّة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة وحتّى السياسيّة الملازمة لهذه الهيمنة إحدى معيقات التنمية بالبلدان النامية [8].

ولقد أسهم الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر منذ ثمانينات القرن العشرين في تكريس الهيمنة الاقتصاديّة للبلدان المتقدّمة إذ أدّى إ لى سيطرة الشركات عبر القطريّ ة على اقتصادات البلدان النامية. كما لم تتوفّق العديد من البلدان النامية في الاندماج في النظام التجاري العالميّ وفي مجابهة متطلّبات الانخراط في العولمة وتخطّ ي الصعوبات والسلبيّ ات التي تترتّ ب عنها ممّ ا جعلها تشهد أ زمات اقتصاديّة وماليّة منذ التسعينات، وعمّق الفارق بينها وبين البلدان المتقدّمة [9].

ب- تقسيم عالميّ للعمل غير متكافئ

استفادت البلدان المتقدّمة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية وإلى بداية السبعينات من التقسيم العالميّ التقليديّ للعمل الذي أرسته واستأ ثرت ضمنه بإ نتاج وتصدير المنتجات الصناعيّ ة بينما اختصّت البلدان النامية في تصدير الموادّ الأوليّة [10]. وبداية من النصف الأوّل من السبعينات أقامت البلدان المتقدّمة تقسيما عالميّ ا جديدا للعمل سيطرت ضمنه على إ نتاج وتصدير الخدمات والمنتجات الصناعيّ ة ذات القيمة المضافة العالية. ولئن طوّرت بعض بلدان الجنوب صادراتها من هذا الصنف من المنتجات المعمليّة ومن الخدمات، فإنّ ذلك تمّ في إطار المقاولة الساندة، وظلّت أغلب البلدان النامية تصدّر المنتجات ذات القيمة المضافة المتوسّطة والضعيفة واكتفى بعضها على غرار البلدان النفطيّ ة والبلدان الأقلّ تقدّما بتصدير الموادّ الأوليّة الطاقيّة أو المنجميّة والفلاحيّة.

ونظرا إ لى تزامن انخفاض أسعار الموادّ الأوليّ ة على المدى الطويل مع ارتفاع أ سعار المنتجات الصناعيّة، تأثّرت عديد بلدان الجنوب بتدهور طرفي التبادل وهو ما زاد في هشاشة اقتصادها وحال دون تحسّن مستوى التنمية بها. ولئن تحسّن طرفا التبادل منذ سنة 2003 نتيجة ارتفاع أسعار الموادّ الأوّليّة الطاقيّة (النفط خصوصا) والمنجميّة ممّا ضمن لعديد البلدان النامية المصدّرة حيازة أرصدة ضخمة من العملة الصعبة، فإنّ سوء التصرّف في هذه الموارد وعدم توظيفها في الاستثمارات المنتجة فوّت مجدّدا على هذه البلدان فرصة دفع اقتصاداتها نحو مزيد من النموّ الضامن لتحقيق التنمية [11].

ج– الدين عبء معرقل للتنمية ببلدان الجنوب

أسهم تزامن توفّر رؤوس الأموال في الأسواق الماليّة الغربيّة مع سياسة الاقتراض التي توخّتها البلدان النامية في إطار التجارب التنمويّة منذ ستّينات القرن الماضي لتمويل مشاريع التنمية، في تفاقم معضلة الدين بهذه البلدان وتردّيها في دوّامة التداين [12]. فقد نما حجم الدين الخارجي لبلدان الجنوب من 540 مليار دولار سنة 1980 إلى2073 سنة 2005 . ولئن انخفضت نسبة الدين من صادرات بلدان الجنوب خلال السنوات الأخيرة بعد أن سدّد بعضها جزءا من ديونه بفضل تنامي عائداتها من التصدير، فإنّ خدمة الدين التي تنامت قيمتها باطّراد مازالت تستنزف اقتصاد هذه البلدان [12].

وعلاوة عن هذا العبء الذي يقلّص الموارد الماليّة التي يمكن توظيفها في مشاريع التنمية، تجبر البلدان النامية على زيادة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع صادراتها وهو ما يعمّق تبعيّتها للأسواق الخارجيّة ولرأس المال الأجنبي. وتضطرالعديد من بلدان الجنوب إلى الاقتراض مجدّدا لتسديد ديونها أو المطالبة بإعادة جدولتها من قبل نادي باريس وصندوق النقد الدولي مقابل الالتزام بتطبيق شروط أكثر شدّة.

2- العوامل البشريّة

يسهم تباين خصوصيّات الرصيد البشري بين بلدان العالم في تفسير تفاوت درجات تقدّمها.

أ- وضع ديمغرافيّ غير معيق للتنمية بالشمال ومكبّل للتنمية بالجنوب

تزامنت فترة النموّ الديمغرافي السريع بالبلدان المتقدّمة خلال القرن التاسع عشر مع النموّ الاقتصاديّ المتولّد عن الثورة الصناعيّة. ولئن عدّ التهرّم أحد المشكلات السكّانيّة بهذه البلدان التي بلغ أغلبها مرحلة النضج الديمغرافي، فإنّ الزيادة في الإنتاجيّة واستقطاب المهاجرين ضمنا تغطية حاجات الأنشطة الاقتصاديّة من اليد العاملة واستمرار النموّ الاقتصاديّ الذي يسّر تحقيق التنمية [13].

وتمرّ أغلب البلدان النامية في المقابل بمرحلة انتقال ديمغرافي في وقت يظلّ فيه نموّها الاقتصاديّ غير منتظم وضعيف أحيانا. ولئن ضمن النموّ الديمغرافي للبلدان النامية يدا عاملة وفيرة أسهم التنافس بينها في خفض كلفة الإنتاج واستقطاب الشركات عبر القطريّة، فإنّه يفرض ضغطا كبيرا على موارد هذه البلدان الماليّة إذ يستوجب توظيف نسبة عالية منها للاستثمارات الديمغرافيّة قصد تلبية حاجات مجتمعاتها الفتيّة وهو ما يحدّ من حجم الاستثمارات المخصّصة للأنشطة المنتجة [13].

ب- تباين مزايا الرصيد البشريّ بين بلدان العالم

استفادت اقتصادات البلدان المتقدّمة من الارتفاع المتواصل للناتج الداخلي الخام للفرد لتؤسّس سوقا استهلاكيّة داخليّة تمثّل إحدى دعائم القوّة الإنتاجيّة، كما وظفت يدا عاملة وطنية ذات مستوى تأهيل عال وتكوين جيّد دعمتها بانتهاج سياسة هجريّة وفّرت اليد العاملة العاديّة لتغطيّة النقص الذي تسبّب فيه انخفاض النموّ الديمغرافيّ ، وضمنت تغطية العجز في بعض الاختصاصات باستقطاب الأدمغة من البلدان النامية [14].

وفي المقابل لم تضمن التجارب التنمويّة في العديد من بلدان الجنوب نموّا اقتصاديّا سريعا ومتواصلا وتوزيعا عادلا للثروة، فأضحى ضعف الناتج الداخلي الخام للفرد وانتشار الفقر [5] يعيقان تكوّن سوق استهلاك وطنيّة تدعم العمليّة التنمويّة على غرار ما هو سائد في البلدان المتقدّمة. كما عرقلت نقائص الوضع الصحيّ ولا سيّما التعليميّ ببلدان الجنوب [6] علاوة عن هجرة اليد العاملة المؤهّلة والأدمغة التي استنزفت طاقات هذه البلدان من الكفاءات، سيرورة التنمية وكرّست تبعيّتها التكنولوجيّة لبلدان الشمال.

فرضت وضعيّة ضعف التنمية على البلدان النامية ضرورة البحث عن السبل الكفيلة بتدارك تأخّرها، كما تطلّبت تدخّل المنظّمات الدوليّة لمعاضدة جهود هذه الأقطار لتقليص التفاوت في التقدّم بين بلدان العالم.

III - محاولات الحدّ من التفاوت في التقدّم

تضافرت جهود البلدان النامية وتدخّلات المنظّمات الدوليّة من أجل الحدّ من التفاوت في التقدّم الذي بات يسم المجال العالمي.

1- تنوّع تجارب التنمية بالبلدان النامية

سعت بعض بلدان الجنوب منذ ثلاثينات القرن العشرين إلى تحقيق التنمية وحاول أغلبها محاكاة مسار التنمية الذي اتّبعته البلدان المتقدّمة. ولئن تمّ الاستناد إلى النمط الرأسمالي الليبرالي في بعض التجارب وإلى التجربة الاشتراكيّة التي طبّقها الاتّحاد السوفياتي في حالات أخرى، فإنّ كلّ التجارب التنمويّة التي خاضتها البلدان النامية عوّلت على التصنيع كمنطلق لعمليّة التنمية، قبل أن تتبنّى جلّها اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصاديّ منذ أواسط الثمانينات.

أ- السياسات التصنيعيّة بالبلدان النامية

طبّقت البلدان النامية ثلاثة نماذج تصنيع [15] متعاقبة لئن حقّقت بعض النجاحات، فإنّها ولّدت صعوبات فرضت على هذه البلدان تغيير النماذج المعتمدة. فقد تبنّت بعض بلدان أمريكا اللاتينيّة كالبرازيل خلال ثلاثينات القرن العشرين والتذّينات الآسيويّة خلال الستّينات نموذج تنمية ذا توجّه ليبرالي استند إلى التصنيع المعوّض للتوريد مكّنها من إنشاء صناعة استهلاكيّة وطنيّة استفادت من السياسة الحمائيّة التي طبّقتها الدولة. غير أنّ هذا النموذج لم يفض إلى إقامة قاعدة صناعيّة متكاملة كما اصطدم بالعديد من العراقيل وهو ما فرض التراجع عنه [15].

راهنت بعض بلدان الجنوب كالصين بين 1949 ونهاية السبعينات والجزائر خلال الفترة من 1966 إلى 1978 على محاكاة تجربة الاتحاد السوفياتيّ الاشتراكيّة كطريق لتحقيق التنمية الذاتيّة فطبّقت نموذج الصناعات المصنّعة الذي عوّل على ما تملكه الصناعات الثقيلة من مفعول حثّ لدفع التنمية الاقتصاديّة. إلا أنّ الأزمة الماليّة التي أدّى إليها هذا النموذج، فرضت التراجع عنه مع نهاية السبعينات [15].

انتهجت التنّينات والنمور الآسيويّة والبرازيل والمكسيك منذ أواسط الستّينات من القرن العشرين ثمّ العديد من البلدان النامية الأخرى من بينها البلاد التونسيّة خلال السبعينات نموذج تنمية ليبرالي راهن على التصنيع الحاث على التصدير لتطوير صادرات المنتجات المعمليّة البسيطة كمرحلة في سعيها لتسلّق عالية الإنتاج [15]. وظّف هذا النموذج الذي قامت ضمنه الدولة بدور رئيسيّ ، عديد المزايا المحليّة كما عوّل على الاستثمار الخاصّ المحلّي والأجنبي. ولئن توفّقت بعض هذه البلدان في التحوّل إلى بلدان صناعيّة جديدة، فإنّها أضحت كأغلب البلدان التي طبّقت هذا النموذج في تبعيّة لأسواق البلدان المتقدّمة وللشركات عبر القطريّة ومتأثّرة بتغيّر اتّجاهات أدفاق الاستثمارالأجنبي المباشر، إذ شهد بعضها مثل المكسيك وبلدان شرقيّ آسيا أزمات ماليّة حادّة مطلع الثمانينات.

ب– الثورة الخضراء وهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي

راهنت بعض البلدان النامية مثل الهند والفيليبين وباكستان والمكسيك خلال ستّينات القرن الماضي على تنمية الإنتاج الفلاحي لتحقيق اكتفائها الغذائيّ وخاضت ثورة خضراء استندت إلى استعمال البذور ذات المرود العالي التي أنتجتها مخابر البحث الزراعي الغربيّة، وإلى تكثيف الريّ واستعمال الأسمدة. ولئن مكّنت هذه الثورة أغلب هذه البلدان لا سيّما الآسيويّة منها من تحقيق اكتفائها الغذائيّ من الحبوب، فإنّها كرّست تبعيّتها لمختبرات البحث الزراعي ولمنتجي الأسمدة بالبلدان المتقدّمة وتسبّبت في أضرار بيئيّة جسيمة علاوة عن تعميقها الفوارق في الدخل بين الأقاليم وبين المزارعين داخل هذه البلدان [16].

لم تتوفّق أغلب البلدان النامية حتّى ثمانينات القرن العشرين في تحقيق التنمية بعد مختلف التجارب التنمويّة التي خاضتها، بل إنها تردّت في أزمات اقتصاديّة وماليّة فرضت عليها القبول بتدخّل صندوق النقد الدولي والسعي إلى الانخراط في حركة العولمة التي قادتها الرأسماليّة.

ج– الانفتاح وبرامج الإصلاح الهيكلي والانخراط في العولمة

اضطرّت أغلب البلدان النامية منذ أواسط الثمانينات إلى قبول وصفة صندوق النقد الدولي نتيجة إخفاق نماذج التنمية وما أفضى إليه التصنيع من ارتفاع لمديونيتها فطبّقت برامج الإصلاح الهيكليّ التي فرضت عليها الانفتاح الاقتصاديّ ودفعتها إلى الانخراط في اقتصاد السوق [17]. ويستند البنك العالمي رغم قلّة وجاهة حججه إلى ما حقّقته النمور الآسياويّة من نجاح اقتصاديّ ليقنع بلدان الجنوب بمزايا الانفتاح [18]. كما تعمل البلدان المتقدّمة وشركاتها عبر القطريّة عن طريق المنظمات الدوليّة على إقناع بلدان الجنوب بمزيد الانخراط في العولمة للاستفادة من مزاياها . إلاّ أنّ حظوظ هذه البلدان في الاستفادة من العولمة تبدو متفاوتة في ظلّ نظام تجاريّ وماليّ عالميّ غير متكافئ تديره الشركات عبر القطريّة المنتمية للبلدان المتقدّمة ونظرا لما تستأثر به هذه البلدان من مواقع ونفوذ في الاقتصاد العالمي.

2 – المؤسسات والمنظّمات الدوليّة ودعم جهود التنمية

علاوة عن القروض والمساعدات التي يوفرها البنك العالمي منذ إنشائه لمعاضدة جهود التنمية بالبلدان النامية، ظبطت المؤسّسات والهياكل التابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة أهدافا ترمي إلى تقليص التفاوت في التقدّم بين بلدان العالم وتبنّت برامج خصوصيّة لمعالجة قضايا الفقر والتداين، كما تدعّم في نفس الاتّجاه تدخّل المنظمات غير الحكوميّة.

أ– المؤسسات الدوليّة ومشكلات التنمية

صادقت البلدان الأعضاء في منظّمة الأمم المتّحدة سنة 2000 على إعلان التنمية للألفيّة الذي تضمّن جملة من الأهداف حدّدت سنة 2015 كأجل لتحقيقها. وترصد هذه الأهداف خفض حدّة معضلتي الفقر والجوع في العالم ومكافحة بعض الأمراض مثل مرض نقص المناعة والملاريا التي تهدّد حياة ملايين البشر خصوصا في البلدان الفقيرة. وعلاوة على ذلك يهدف الإعلان إلى رفع نسبة التمدرس وخفض نسبة وفيّات الرضّع وضمان ظروف صحيّة ملائمة. ويعوّل الإعلان على الشراكة العالميّة لزيادة نجاعة المساعدة العموميّة من أجل

التنمية وإدماج البلدان الأقلّ تقدّما في التجارة العالميّة [19]. غير أنّ تقييم إنجاز هذه الأهداف بعد خماسيّة من تبنّيها يظهر درجة تحقق محدودة ويقرّ بتفاقم اللامساواة والتفاوت في التقدّم بين بلدان العالم [20].

وتركز المنظمات الدوليّة جهودها على البلدان الأقلّ تقدّما نظرا لحدّة المشاكل التي تعاني منها وهو ما مكّن من خفض نسبة الفقر المدقع مقارنة بما كانت عليه في بداية الثمانينات. وحتّى تتمّ معالجة مشكل الدين الذي أ ضحى من العقبات الكأداء بالنّسبة إ لى التنمية ببلدان الجنوب أطلقت منظّمة الأمم المتّحدة سنة 2005 مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديونِ التي أفضت إلى شطب 40 مليار دولار من ديون ثمانية عشر بلدا أغلبهم من إفريقيا [21]. لكن رغم أهمّيته فإن هذا القرار يخفف ديون البلدان الأقلّ تقدّما بنسبة تقلّ عن الثلث وتبقى معضلة ديون بلدان الجنوب قائمة إذ تبلغ قيمة الدين 4805 مليار دولار سنة 2009 [12].

ب- لجنة المساعدة من أجل التنمية

تتلقّى البلدان النامية منذ سنة 1958 المساعدة التي تمنحها بالأساس لجنة المساعدة من أجل التنمية وتوظّف في تمويل التجهيزات الاجتماعيّة والبنى التحتيّة وفي تخفيف عبء الدين. غير أنّ هذه المساعدة التي بلغت قيمتها استثنائيّا 301 مليار دولار سنة 2006، لا تمثل سوى 0,33 % من الناتج الداخليّ الخام للبلدان المانحة وهي نسبة دون نسبة 0,70 % التي حدّدتها منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق أهداف التنمية للألفيّة الثالثة. كما أنّ حجم المساعدة يظلّ ضعيفا قياسا بالنفقات العسكريّة للبلدان المتقدّمة وبما ترّ حله شركاتها عبرالقطريّة من مرابيح من البلدان النامية، ودون ما تسدّ ده هذه البلدان بعنوان خدمة الدين [12].

وعلاوة عن ذلك تعدّ فعاليّ ة المساعدة من أجل التنمية محدودة نظرا لتذبذب حجمها ولصبغتها المشروطة والمقيّدة وعدم امتلاك البلدان المتلقيّة حريّة توظيفها وفق أولويّاتها. ويجسّد ذلك في الواقع سياسة المانحين في توظيف المساعدة لضمان مصا لحهم الجغراسياسيّة ولفرض ا لتغييرات الاقتصاديّة والسياسيّ ة التي رسمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي التزمت بها العديد من البلدان المتلقّية للمساعدة [22].

ج- المنظمات غير الحكوميّة ومسألة التفاوت في التقدّم

أضحت مسألة التنمية والتفاوت في التقدّم في العالم من مجالات اهتمام عدد متزايد من المنظّمات غير الحكوميّة. فعلاوة عن المنظّمات الإنسانيّة مثل الهلال الأحمر والصليب الأحمر وأطبّاء بلا حدود...التي توظّف مواردها وإطاراتها لإغاثة السكّان عند حدوث الكوارث الطبيعيّة، يتركز نشاط اللّجنة من أجل شطب دين العالم الثالث على شجب تدخّل المنظّمات الدوليّ ة خصوصا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ونادي باريس والمطالبة بشطب ديون البلدان النامية [23]. وتنشط منظّمات أخرى مثل التضامن جنوب وأوكسفام، للمطالبة بتغيير قواعد النظام التجاريّ العالمي وإرساء أ سس تجارة نزيهة من قبل البلدان المتقدّ مة تنصف فلاّحي البلدان النامية، بينما تموّل منظّمات غير حكوميّ ة عديدة مشاريع تنمية فلاحيّة وبنية تحتيّ ة في العديد من مناطق الجنوب.

الخاتمــة

لم تقض السياسات التنمويّة التي اعتمدتها بلدان الجنوب وجهود المنظمات الدوليّة على التفاوت في التقدّم الذي مازال يسم مجالا عالميّا مترابطا ينتظم في شكل نظام – عالم حافظت ضمنه بلدان الثالوث على مواقعها كأقطاب محرّكة ومتحكّمة في المجال العالمي، وظلّ جنوبه رغم توفّق بعض أقطاره في تدارك تأخّرها، يضمّ عددا كبيرا من البلدان التي مازالت تسعى إلى تحقيق التنمية.